دراسة التحولات السياسية من خلال مؤشرات الأبعاد الاقتصادية
في بعض دول الشرق الأوسط للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)(*)

أ.د. عبدالكريم جابر شنجار العيساوي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
Abdulkareem.shingar@qu.edu.iq

الباحث: امير سهيل عبدالله
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
ammersh87@gmail.com

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.4.6.20

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١٢/٢١ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/١/٣ تأريخ النشر ٢٠٢٣/٦/٣٠

المستخلص

شهدت دول منطقة الشرق الاوسط تحولات اقتصادية وسياسية عميقة الاثر على أثر تداعيات التحولات الجذرية في المعسكر الاشتراكي (السابق) التي انعكست تلك التحولات على هذه المنطقة الحيوية من العالم التي تحتوي على نحو 70% من الاحتياطيات النفطية من العالم وتنتج نحو 30% من الانتاج العالمي من النفط الخام، وكانت بعض الاحداث تتسم بالدموية مثلما حصل من احتلال للعراق وتدمير البنى التحتية لاقتصاده والبعض حصلت فيه حروب داخلية مثل اليمن وسوريا.

وعلى هذا الاساس يتناول هذا البحث دراسة الزاوية الاقتصادية لدول هذه المنطقة وبالإشارة الى الاحداث السياسية والعسكرية وآثارها الاقتصادية، ومن ثم تناول قطاعتها الخارجية بعد بيان هياكل الانتاج المحلي، لمعرفة الاجابة على فرضية البحث على ان كل ما حصل من أحداث مختلفة لم تنعكس بشكل ايجابي على الاوضاع الاقتصادية لمجتمعاتها ماعدا منظومة دول الخليج العربي نظراً لارتباطاتها العائلية وتماثل نظمها السياسية.

الكلمات المفتاحية: الشرق الاوسط، الاحتلال الامريكي، الانكشاف التجاري، التبعية الاقتصادية، والدولة الريعية.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٤) العدد (٦) ٢٠٢٣
الصفحات: ٣٩٣-٤١٠

(*) البحث مستل من أطروحة دكتوراه للباحث الثاني.

A study of political transformations through indicators of economic dimensions in some countries of the Middle East for the period (1990-2020)(*)

Prof. Dr. Abdul Karim Jaber Al-Issawi
Al-Qadisiyah University University
College of Administration and Economics
Abdulkareem.shingar@qu.edu.iq

Researcher: Amir Suhail Abdullah
Al-Qadisiyah University University
College of Administration and Economics
ammersh87@gmail.com

Abstract

The countries of the Middle East region witnessed profound economic and political transformations, as a result of the repercussions of the radical transformations in the (former) socialist camp, which were reflected in this vital region of the world, which contains about 70% of the world's oil reserves and produces about 30% of the world's oil production. Crude oil. Some events were bloody, such as the occupation of Iraq and the destruction of the infrastructure of its economy, and some had internal wars such as Yemen and Syria.

On this basis, this research deals with the study of the economic angle of the countries of this region and with reference to the political and military events and their economic effects, and then deals with its external sector after clarifying the structures of local production, to find out the answer to the research hypothesis that all the various events that occurred did not reflect positively on the economic conditions For their societies, except for the system of the Arab Gulf states, due to their family ties and the similarity of their political systems.

Key words: the Middle East, the American occupation, commercial exposure, economic dependence, and the reinter state.

(*)The research is extracted from a PhD thesis of the second researcher.

المقدمة:

نظراً الى أحداث العقد الاخير من القرن العشرين نجد ان هيكل النظام الاقتصادي الدولي خلال تلك الفترة لم يستقر ليأخذ شكله النهائي، بل كان يمر بمرحلة انتقالية برزت فيها اقطاب اقتصادية جديدة (الصين، الاتحاد الاوروبي، النمور الاسيوية، البرازيل) مع وجود قطب واحد متفوق عسكرياً وهو الولايات المتحدة الامريكية، واستمرت هذه المرحلة حتى احداث 11/ ايلول 2001 التي اكدت نتائجها الهيمنة الامريكية على النظام الدولي، وعزز ذلك نجاح التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الامريكية مع 33 دولة من اجل تحرير الكويت دليلاً قاطعاً على تمكنها من السيطرة على النظام الدولي لأنها بهذا العمل احتاجت الى شرعية دولية وفَرت لها بقرار من مجلس الامن الدولي ذي الرقم (678) والى تمويل للعمليات العسكرية بما قيمته واحد ترليون دولار وهو مالم تستطيع تحمله لوحدها دون الفوائض المالية النفطية لدول الخليج المدخرة والمستثمرة في المصارف الغربية، وهذه الحقيقة تؤكد كيفية ايقاع العراق ودول الشرق الاوسط الاخرى في فخ غزو الكويت من جانب العراق، أو فخ المشاركة العربية الرسمية من قِبل مصر وسوريا والسعودية بشكل مباشر في جيوش التحالف أو المشاركة المالية من قِبل دول الخليج في حرب عام 1991.

مشكلة البحث:

هل ان التحولات السياسية والاقتصادية في بعض دول الشرق الاوسط التي جاءت بعضها من الداخل والاخرى من الخارج انعكست بشكل ايجابي على الاوضاع الاقتصادية المختلفة لمجتمعاتها؟

هدف البحث:

يسعى البحث على الوقوف على واقع دول الشرق الاوسط من ناحية طبيعة اقتصاداتها بعد التحولات السياسية بعد حرب الخليج الثانية.

فرضية البحث:

في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية الآتية: توجد علاقة طردية بين التحولات السياسية والاقتصادية الايجابية على الابعاد الاقتصادية للدول عينة البحث.

أهمية البحث:

تحتل منطقة الشرق الاوسط أهمية بالغة في العالم نظراً لما تحتويه من مصادر الطاقة العالمية من النفط الخام والغاز الطبيعي، وتقدر الاحتياطيات من المصدر الاول نحو 70% من الاحتياطيات العالمية ونحو 30% من الانتاج العالمي من النفط الخام، وشهدت بعض دول الشرق الاوسط المزيد من التحولات السياسية والاقتصادية سواء من زيادة الانفتاح نحو الخارج كما هو حال دول الخليج العربي، والاخرى حصلت منها تحولات سياسية من الداخل وبعضها من الخارج وبناء على تلك التطورات يسعى البحث الى متابعة تلك التغيرات في بعض من الانظمة السياسية وتداعياتها على مؤشرات اقتصاداتها.

منهجية البحث:

بما ينسجم وطبيعة البحث عن التحولات السياسية وتداعياتها على الاوضاع الاقتصادية في دول الشرق الاوسط، تم اعتماد المنهج الاستنباطي من خلال البدء بقضايا عامة عن المؤشرات

الكلية للاقتصادات بعض من دول الشرق الاوسط (العربية حصراً) ثم الوصول الى قضايا خاصة بالشرق الاوسط.

حدود البحث:

١. الحدود الزمانية: للمدة (١٩٩٠ -٢٠٢٠).

٢. الحدود المكانية: بعض دول الشرق الاوسط.

المحور الأول: أبرز الاحداث السياسية ما بعد حرب الخليج الثانية:

أولاً: وحرب الخليج الثانية:

تعد حرب الخليج الثانية في عام 1991 اكبر مشاركة عسكرية امريكية منذ حرب فيتنام، وأول حدث دولي كبير في عالم ما بعد الحرب الباردة ونقطة تحول في السياسة الدولية المتضاربة، وتصديقاً على حقيقة ان الولايات المتحدة الامريكية لن تسمح للقوى الاقتصادية الكبرى الاخرى أو أي زعيم اقليمي واحد بالسيطرة بشكل مباشر او غير مباشر على نفط الخليج العربي.

إن فهم السياسة الامريكية العسكرية والخارجية بشكل عام يمكننا من معرفة سبب التدخل بشكل كبير، فتقلبات الشرق الاوسط والحرب المستعرة على مدى ثمان سنوات بين العراق وايران قضية مثيرة بحد ذاتها، إذ بدأت وانتهت بالعودة الى معاهدة الجزائر عام 1975، فحرب الخليج الثانية وخاصة السلوك الكويتي والعراقي فيها تثير اسئلة مهمة حول سبب عدم الاتفاق السياسي بين القادة والذهاب الى الحرب، وعلى مدى سنوات طويلة سبقت الحرب كانت العلاقات العراقية - الكويتية تتسم بعدم الاستقرار، ويعود السبب في ذلك المشاكل التي واجهت هذه العلاقات وفي اولها مطالبة العراق بأحقيته بالكويت باعتبارها لواء تابع لمحافظة البصرة، وان بريطانيا عمدت الى اقتطاعها من العراق والاعتراف بها دولة لتضييق الخناق على العراق بحراً بمنفذ بحري لا يتعدى 60 كم[١].

فضلاً عن قضية الحدود التي اعتبرت السبب المباشر لقيام الحرب واحتلال الكويت في 1990/8/2، وادى الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بل تعدى ذلك الى قطيعة بين العراق ودول الخليج العربي ومصر وسوريا، كذلك ترتب عليه تدخل قوى اقليمية ودولية متمثلة بهيئة الامم المتحدة التي سخرت كل امكاناتها المادية ونفوذها السياسي مع الكويت ضد العراق لينقسم العالم بين مؤيد ومعارض للتدخل الامريكي السياسي والعسكري[٢].

بعد حرب الثمان سنوات اصبح الوضع الاقتصادي في العراق والكويت على طرفي نقيض، العراق انهكته الحرب وبلغت الديون حد لا يطاق بعد ان كان قد شهد قفزة اقتصادية كبيرة في سبعينيات القرن المنصرم، وحقق تنمية اقتصادية وبشري وفوائض مالية وصلت عام 1980 قبيل الحرب الى 40 مليار دولار ليخرج من الحرب بديون تصل الى (67) مليار دولار[٣]، في حين ان

(١) مجموعة من الباحثين، ١٩٩٣، أزمة الخليج العربي ومستقبل الشرق الاوسط رؤى عربية وامريكية، مركز ابحاث ابن خلدون، القاهرة، ص٦٢.

(٢) صالح خلف صالح، ٢٠١٠، آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الامريكية 1988-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، الاردن، ص٢٨.

(٣) بيار سالنجر وارك لوران، ١٩٩٣، حرب الخليج: الملف السري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص٨.

الكويت كانت تطمح من توظيف ايرادات البترول واستثمار الفوائض المالية لتكون (سويسرا العرب).

فسنوات الحرب السابقة انتجت ازمة اقتصادية قوضت الاقتصاد العراقي وتحمل مديونية مالية كبيرة لعدد من دول العالم ومنها الكويت والتي اتهمها العراق بأنها مستفيدة مادياً من الحقول النفطية المشتركة بينهما، إذ تعمدت الكويت وبدون مشاورة العراق او اعضاء منظمة اوبك بخرق سقف الانتاج المحدد لها من قِبل اوبك واغراق الاسواق الدولية بالبترول مما ساهم في انخفاض سعر برميل النفط[١]، ان زيادة سقف الانتاج النفطي اكثر مما هو محدد لها من قِبل اوبك ادت الى انخفاض اسعار البترول العالمية وخسارة للعراق الذي يعتمد في اكثر من (90%) من وارداتهِ على النفط (وقدرت خسائره السنوية بحوالي (7) مليار دولار) أي ما يوازي فوائد الدين السنوية التي ينبغي عليهِ دفعها[٢].

ثانياً: الوحدة اليمنية 1990:

بعد مرور (28) عام على انفصال اليمن الجنوبية عام 1962* وبشكل مفاجئ اعلن عن إعادة توحيد دولة اليمن في ٢٢/5/ 1990 (إذ اصبح علي عبدالله صالح رئيساً للبلاد ونائبه علي سالم البيض رئيس اليمن الجنوبية سابقاً) غير ان موجة الاغتيالات والاعتقالات التي طالت قادة الاحزاب والسياسيين الجنوبيين، تعالت الاتهامات بحق الحكومة انها تتعمد في اقصائهم التدريجي وابعادهم عن سدة الحكم اثناء تصاعد الازمة السياسية (1993-1994)[٣]، وفي 1993)(5/11/ اتفق الحزبان (المؤتمر، الاشتراكي) على الاندماج في مشروع سياسي يتمتع بالأغلبية المطلقة غير ان بلداً تحكمه القبلية والحزبية لا بد ان تؤول الى حرب.

أعلنت القوات الجنوبية التي توالي للنائب على سالم البيض عصيانها العسكري لتبدأ الحرب بتقدم قوات الشمال نحو الجنوب عام 1994 مخلفةً عدداً لا يستهان بيهِ من الخسائر البشرية والمادية، وترتب على تلك الاحداث الى تفاقم التدهور الاقتصادي اليمني عام 1994، إذ بلغ عجز الميزانية (35%)، كذلك تدمرت المنشآت الصناعية والعقارية والبنى التحتية وارتفاع نسبة التضخم الى (300%)، وكذلك انخفضت قيمة الريال اليمني من (70) ريال للدولار الواحد قبل الحرب الى (1000) ريال للدولار الواحد [٤]، وفي المحصلة بلغت خسائر الحرب اليمنية نحو (11) مليار دولار نجمت عن تدمير واضطراب في عمل الادارات والمرافق الاقتصادية وانخفاض انتاج البترول الذي يعد عصب الاقتصاد اليمني، إذ بلغ انتاجه (320) الف برميل يومياً، كذلك ترتبت ديون على اليمن بلغت حوالي (8.5) مليار دولار مضافاً اليها خدمات فوائد الديون والتي ترفع هذا المبلغ الى اكثر من ذلك[٥]، كذلك انخفض ترتيب اليمن وفق تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية حيث تذيلت ترتيب الدول العربية.

(١) ايمان احمد رجب، ٢٠١٠، النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص١٢٥.
(٢) بيار سالنجر وارك لوران، مصدر سابق، ص١٤.
(٣) احمد صالح الصياد، ١٩٩٢، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر، دار الصداقة، بيروت، ص٥٧.
(٤) احمد فخري، ١٩٩٥، اليمن ماضيها وحاضرها، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ص٣٣.
(٥) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥، ص٦٨.

ثالثاً: الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003:

في ايلول عام 2001 تم تفجير برجي التجارة العالمية والبنتاغون بطائرات مختطفة، هذه العملية اعطت للولايات المتحدة الضوء الاخضر باتباع سياسة الاحتواء تجاه العراق بعملية غزو عسكري واسع بادعاء ان العراق طرف اساسي في تمويل الارهاب، وقد جاء استخدام القوى العسكرية من قبل الادارة الامريكية لتبرز هيمنتها على العالم، إذ أن قرار الاحتلال اتخذ بشكل فردي دون موافقة الأعضاء الدائمون في مجلس الامن الدولي باستثناء بريطانيا التي ساندت الولايات المتحدة في كل قراراتها المجحفة بحق العراق، ويعد احتلال العراق عسكريا نقطة تحول كبيرة في الشرق الاوسط حيث وضعت بذلك يدها على كل البترول المنتج في الخليج العربي كما ان معظم العوائد المالية تبقى مستثمرة لديها.

في المدة ما بعد الاحتلال الامريكي لم تكن هنالك رؤية واضحة لدى الحكومات المتعاقبة حول الاهداف الاقتصادية للعراق ما بعد الاحتلال، وقد يعزى ذلك الى عدم وجود تصورات واضحة للفلسفة الاقتصادية المطلوبة في توجيه الموارد الاقتصادية[١]، إذ أدت العمليات العسكرية الى تدمير المنشئات الحيوية وبعض من البنى التحتية غير ان ما مارسته قوات الاحتلال من السماح بنهب وتدمير المؤسسات والوزارات والمصانع دون أي ردع انما يدل على سياسة ممنهجة لتدمير العراق اقتصادياً والاستفادة من عقود الاعمار التي تولاها كبار المقاولين الامريكيين لحماية القوات الامريكية بصفقات فساد مشبوهة.

شهد العراق بعد الاحتلال الامريكي حالات التدمير العشوائي والمنظم لكل مرافق الدولة العراقية بكل مؤسساتها وبنيتها التحتية، إذ لا وجود لقانون يحاسب المجرمين ولا سلطة سوى سلطة الامريكيين التي اباحت النهب والسلب ليصل الى حرق الجامعات والوزارات، وفي ظل هذه الاجواء شهد الشارع العراقي حركة جديدة لم يراها منذ عقود وهي ظهور تيارات واحزاب سياسية جديدة لم تكن موجودة في السابق، واكمل الحاكم المدني الامريكي "بول بريمر" منهجية التدمير في العراق، وحل الجيش العراقي بدعوى انه اختفى أمام القوات العسكرية المحتلة مما سمح بنهب مخازن الاسلحة والاعتدة من قبل الناس ومن ثم المتاجرة بها فيما بعد، وأدى ذلك الى نشوب النزاعات الدموية بين العشائر في سبيل السيطرة على المنافذ الحدودية والتجارة غير المشروعة.

رابعاً: الربيع العربي:

على مدى أربعين عاماً أو أكثر قبل التضحية بالنفس (لمحمد البوعزيزي)، بائع متجول تونسي يبلغ من العمر (26) عاماً، في كانون الأول من العام 2011، أثار انتحاره بحرق نفسه موجة مذهلة من الاضطرابات الشعبية التي اجتاحت العالم العربي، كان هناك القليل من المؤشرات على أن المشهد السياسي في منطقة الشرق الاوسط سوف يهتز بشكل كبير لتأجج الاضطرابات السياسية التي اسقطت أربع من الانظمة العربية واحداً تلو الآخر.

مع اقتراب عام 2010 من نهايته، بدت المنطقة مستقرة سياسياً، إذ تمسك أنظمتها الاستبدادية التي استمرت لعقود من الزمن بقوة سلطتها، وسكانها الذين تم إسكاتهم بالقوة والذين يسعون للعيش مع رجال اقتصاديين وسياسيين واسعي الانتشار ومع ذلك، فإن العمل اليائس الذي قام به (البوعزيزي) في مدينة (سيدي بوزيد) التونسية أشعل أولاً اضطرابات شعبية في جميع أنحاء البلاد،

(١) ابتهال محمد رضا داوود، ٢٠١٦، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والآفاق المستقبلية، مجلة دنانير، العدد ٨، ص٢١٤.

مما أدى إلى الإطاحة بزين العابدين بن علي وحكمه الذي استمر (23) عاماً في 14 يناير 2011، ثم ألهم موجة واسعة من المنطقة، الاحتجاجات التي غيرت الشرق الأوسط بشكل لا رجعة فيه، ولكنها أنتجت أيضاً حالة من عدم اليقين الهائلة بشأن الانتقال السياسي والتماسك الاجتماعي بعد الانتفاضات لذلك، فإن "مقارنات" الربيع العربي "بنهاية الشيوعية في أوروبا الشرقية عام 1989، تعرضت ستة من أصل (22) دولة عضو في جامعة الدول العربية - تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين - لاضطرابات واسعة النطاق، مما أدى إما إلى خلع ديكتاتوريها أو إلى تصدع داخلي شديد، وهي تختلف عن بقية المنطقة، التي شهدت أشكالاً محدودة نسبياً من الاحتجاجات. من بين البلدان الستة الأولى التي شهدت انتفاضات، لا يمكن حتى الآن القول إن أياً منها كان على وجه التحديد قد شهد انتفاضات ثورية ناجحة من حيث القيمة الحقيقية، تؤدي إلى نظام سياسي ديمقراطي حقيقي في تونس ومصر، أدت الانتفاضات الشعبية إلى الإطاحة بالزعماء المستبدين، (زين العابدين بن علي وحسني مبارك)، على التوالي، لكن الشكوك ومخاطر التحول مستمرة، نظراً لطرقهم الطويلة نحو الديمقراطية والصعوبات الاقتصادية طويلة الأمد التي تواجهها.

في ليبيا اندلع الحراك الشعبي في مدينة بنغازي الشرقية ثم تصاعد إلى حرب أهلية بين مجموعات من المتظاهرين المناهضين للحكومة وقوات القذافي، مما أدى في النهاية إلى اندلاع حملة الناتو العسكرية، مما أدى إلى إنهاء حكم القذافي الذي استمر (42) عاماً من الاستبداد، لكنها تركت حالة من عدم اليقين ومشهد أمني متدهور كشفت عن نفسها على أنها انعكاس لعدم الثقة بين الجهات الفاعلة الجديدة[١].

وفي البحرين بعد حوار فاشل مع المتظاهرين، قمعت العائلة المالكة الحاكمة بقوة الانتفاضات بقمع عنيف مدعوم من قبل الذراع العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي التي لم تكسب وقتاً كبيراً ولا السلام الاجتماعي أو الاستقرار لكنها زادت من حدتها بعد تزايد عدد الضحايا المدنيين منذ بدء الانتفاضة[٢].

كما أن الأزمة السياسية في اليمن لم تنحسر حتى بعد انتهاء حكم علي عبد الله صالح الذي دام (33) عاماً، الأمر الذي مهد الطريق لخلعهِ من السلطة ولكنه خلق المزيد من عدم اليقين فيما يتعلق بالمسألة الجنوبية في اليمن والمخاطر المحتملة لتصعيد الصراع الطائفي.

وفي أماكن معينة، يبدو أن الانتفاضات في جميع أنحاء المنطقة كانت مدفوعة بمجموعة مماثلة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والمظالم السياسية، ولكن النتائج تختلف من بلد إلى آخر حسب دور قوات الأمن والتركيب العرقي والطائفي للمجتمع، والميزة السياسية - المؤسسية للأنظمة، ومع ذلك فإن التفكير في الربيع العربي باعتباره سلسلة مترابطة من الأحداث المستمدة من المظالم الاقتصادية المشتركة والدعوة إلى الكرامة الشخصية والحرية والحكم المتجاوب قد يفرض قيدين رئيسيين:[٣]

(1) Akram, S. H. 2012, the Arab Spring: Causes, effects and Implications for Pakistan and Afghanistan, Peshawar, P. 22.

(٢) احلام بو عزاره، ٢٠١٥، أثر ثورات الربيع العربي على أداء اقتصاديات الدول العربية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، ص١٧.

(٣) فيصل محمد عبدالغفار، ٢٠١٦، الربيع العربي، الجنادرية للتوزيع والنشر، القاهرة، ص٥٢.

١. من خلال حث الباحثين على إجراء مسح بحثي عن تفسير عارض شائع للأحداث قد يستبعد ذلك الأخذ في الاعتبار الأسباب شديدة التباين والسياقات الاجتماعية - السياسية والاجتماعية - الاقتصادية ونتائج الانتفاضات العربية في عام 2011.
٢. قد يمنع ذلك أيضاً تصنيف هذه التطورات في سياقات أخرى ذات صلة وأوسع نطاقا للأزمة والخلاف مثل احتجاجات البحر الأبيض المتوسط أو الأوروبية أو حتى العالمية التي حدثت أيضاً في عام 2011.

المحور الثاني: طبيعة اقتصاديات الشرق الأوسط:

يكون من الملائم الوقوف على طبيعة اقتصاديات دول الشرق الاوسط وكما يأتي:

أولاً: المساحة وعدد السكان:

شهدت دول الشرق الاوسط معدلات نمو سكاني تكاد تكون الاعلى بين دول العالم، وهذه الزيادة تعود أساساً الى تعاليم الدين الاسلامي الحنيف بإكثار النسل اضافة الى المنزلة الاجتماعية لدى معظم الاسر من ناحية عدد الاطفال، وهذا يعكس السبب الاساسي لارتفاع أعداد السكان، والجدول الآتي يبين المساحة وعدد السكان ومعدلات النمو لكل بلد من بلدان الشرق الاوسط ويبين الجدول (1) المساحة وعدد السكان ومعدل النمو السكاني لدول الشرق الاوسط العربية.

الجدول (1) المساحة وعدد السكان ومعدل النمو السكاني لدول الشرق الأوسط للمدة (2020) و(1990)

ت	الدولة	المساحة / كم٢	عدد السكان (مليون نسمة)		معدل النمو السكاني %
			1990	2020	
١	مصر	1001450	56134478	102334403	2.12
٢	العراق	438320	17419113	40222503	3
٣	السعودية	2149690	16233786	34813867	3.01
٤	اليمن	527970	11709987	29825968	3.3
٥	سوريا	185180	12446168	17500657	2.37
٦	الامارات العربية المتحدة	98647	1828437	9890400	9.78
٧	الاردن	88780	3565888	10203140	2.32
٨	فلسطين	6020	1978248	4803269	------
٩	لبنان	10450	2803032	6825442	0.65
١٠	عمان	309500	1812158	5106622	1.64
١١	الكويت	17820	2095350	4270563	4.65
١٢	قطر	11610	476275	2881060	10.64
١٣	البحرين	690	495927	1701583	7.55

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد إلى: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1990، 2020.

ويلاحظ انها شهدت نسباً متباينة من حيث معدلات النمو السكاني، إذ سجلت قطر (10.64%) والامارات العربية المتحدة (9.78%) والبحرين (7.55%) والكويت (4.65%) وهي أعلى معدلات نمو سكاني وهي بطبيعة الحال نسب غير طبيعية بسبب حجم العمالة الوافدة الى هذه الدول التي تحسب ضمن هذه المعدلات من النمو السكاني الاجور المرتفعة وانظمة التأمين والخدمات المقدمة، في حين سجلت اليمن (3.3%) والسعودية (3.01%) والعراق (3%) ومصر (2.12%) والأردن (2.32%)، وهذه النسب ايضاً مرتفعة ولكنها طبيعية بسبب التقاليد الاجتماعية والدينية التي تحث على زيادة الانجاب ، فيما بقيت لبنان بنسبة متدنية جداً بلغت (0.65%).

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي:

شهدت دول الشرق الاوسط ارتفاعاً مستمراً في حجم الناتج المحلي الاجمالي (GDP) خلال مدة الدراسة، ويعود السبب إلى:

١. ارتفاع اسعار البترول.
٢. ارتفاع عوائد الاستثمارات من الفوائض المالية.
٣. الاستثمارات الكبيرة التي قدمت لدول لمساعدتها على الانتشال من اوضاعها السياسية عقب ثورات الربيع العربي، كما هو الحال للودائع والاستثمارات الخليجية في مصر والتي وصلت الى (40) مليار دولار، والجدول (2) يبين حجم الناتج المحلي لدول الشرق الاوسط خلال مدة الدراسة.

الجدول (2) الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للعام (٢٠٠٠) والمدة (٢٠١٦-٢٠٢٠)
(مليون دولار)

السنوات / الدولة	2000	2016	2017	2018	2019	2020
الامارات	104337	357045	385605	42214	421142	36068
البحرين	9063	32235	35474	37801	38653	34729
السعودية	189515	644935	688586	786522	792967	700118
سوريا	18937	13292	16902	21966	27272	26020
العراق	20969	157820	175652	211146	216727	15459
عمان	19507	65441	70586	79789	76332	64648
فلسطين	4314	15403	16127	16277	17134	15561
قطر	4314	151732	161099	183335	175838	146901
الكويت	40111	109407	120688	138209	136189	102393
اليمن	10864	21268	20700	20926	21366	20297

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد إلى: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٢١، ص٣٣٦.

تباينت معدلات الناتج المحلي الاجمالي لدول الشرق الاوسط العربية، اذ بلغت اعلى ناتج محلي إجمالي للسعودية (189515) مليون دولار عام ٢٠٠٠ ليصل إلى (786522) مليون دولار عام ٢٠١٨، تلتها الامارات العربية المتحدة بناتج (104337) مليون دولار عام ٢٠٠٠ ليصل الى (422140) مليون دولار عام ٢٠١٨، ثم ينخفض الى (360681)، تلاها العراق بناتج محلي اجمالي بلغ (20969) مليون دولار عام ٢٠٠٠ ليصل الى (216727) مليون دولار عام ٢٠١٩، ثم تلتها قطر بناتج (4314) مليون دولار عام ٢٠٠٠، ليصل الى (138209) مليون دولار عام ٢٠١٨، ومن ثم الكويت بناتج قدره (40111) مليون دولار عام ٢٠٠٠، ليصل الى (138209) مليون دولار عام ٢٠١٨.

ونلاحظ ان دول الخليج النفطية باستثناء العراق حققت زيادات مستمرة في حجم الناتج المحلي الاجمالي بسبب الاستثمار في مجالات أخرى غير القطاع النفطي كمشاريع الصناعة التكميلية والصناعات البتروكيمياويات والمشاريع الزراعية التجارية كما هو الحال في السعودية، اما العراق فإن الناتج المحلي الاجمالي متذبذب كونه يشكل (95%) معتمداً على صادرات النفط الخام، فضلاً عن العقوبات الدولية خلال عقد التسعينات المنصرم حرمته من الاستفادة من ايراداتهِ النفطية وبعد عام 2003 لم توجه الفوائض النفطية نحو انتشال قطاع الزراعة والصناعة المدمرين بفعل الحروب بل توجه نحو سياسة التوظيف في القطاع العام مما خلق بطالة مقنعة في مفاصل إدارات

الدولة، في حين نلاحظ ان مصر والاردن حققا قفزات في حجم الناتج المحلي الاجمالي ففي مصر تتنوع عوائد الناتج المحلي من قطاع الزراعة والصناعة وخدمات النقل البحري والسياحة، في حين سوريا واليمن انخفض الناتج المحلي فيهن بسبب الحرب الاهلية عقب ثورات الربيع العربي عام 2011، كذلك يلاحظ تراجع الناتج المحلي الاجمالي لكل دول الشرق الاوسط عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، بسبب تفشي جائحة كورنا (Covid 19)، وانخفاض اسعار البترول الى ادنى مستوى لها في دول اوروبا الغربية والشرق الاقصى بسبب القيود الصحية.

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

شهدت دول الشرق الاوسط العربية تبايناً كبيراً في مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعود أساساً الى الاوضاع الامنية بالدرجة الاساس، إذ أن رؤوس الأموال تتجه اينما يكون الأمان، كذلك نحو التشريعات القانونية التي تحمي حقوق الملكية وعوائد الاستثمار لكل بلد، والجدول (3) يبين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الشرق الأوسط.

الجدول (3) الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الشرق الاوسط للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) (مليون دولار)

ت	الدولة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
١	مصر	722	505	1.184	5.28	5.210	6.743	5.525
٢	العراق	------	------	------	4.266	12.713	7.721	3.295
٣	السعودية	1.861	1.874	1.881	12.447	25.325	27.510	48.829
٤	اليمن	--------	--------	---------	30.205	188.641	1.5444	--------
٥	سوريا	--------	100	270	500	1.469	---------	--------
٦	الامارات	3.785	3090	11407	38269	61966	90721	126946
٧	الاردن	691	460	946	1.821	1.659	1.599	6.916
٨	فلسطين	--------	6.4	1.561	4.059	12.185	2.966	1.388
٩	لبنان	--------	-------	--------	1.908	3.793	1.499	2.807
١٠	عمان	142	4.629	8.200	1.304	2.553	2.507	2.325
١١	الكويت	239	1.028	3.194	4.907	4.585	5.154	3.711
١٢	قطر	--------	---------	---------	---------	917	2.952	5.164
١٣	البحرين	207	446	354	867	1.782	3.126	1.403

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد إلى: البنك الدولي لسنوات مختلفة، تقرير الاستثمار العالمي، لسنوات مختلفة.

يعد الاستثمار الأجنبي عامل مهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتشغيل الايدي العاملة واستقرار الاقتصاد، ومن الجدول اعلاه نلاحظ ان مصر والسعودية والامارات العربية المتحدة واسرائيل تصدرت قائمة دول الشرق الاوسط من حيث استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، فقد بلغت في السعودية (1.861) مليار دولار في سنة 1990 لتصل إلى (48.829) مليار دولار في عام 2020، ويعزى هذا الفارق الكبير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الى عدة أسباب أهمها طلب السعودية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية (WTO) وتوسيع مجمعاتها الصناعية بواقع (20) مليون متر مربع، فضلاً عن الاستثمار الكبير في الصناعات النفطية سواءً الاستخراجية أو التحويلية، كذلك حجم السياحة الدينية (الحرمين الشريفين) لأداء مناسك الحج والعمرة وما يتطلبمن توفير بنى تحتية وفنادق لاستقبال الملايين من الوافدين لإداء تلك المناسك، أما اسرائيل فارتفع حجم الاستثمار من (484) مليون دولار ليصل الى (17.908) مليار دولار، تلتها مصر من (722) مليون دولار ليصل الى (5.525) مليار دولار، ثم قطر بواقع (5.164) مليار دولار في آخر المدة، في حين سجل العراق انخفاض في الاستثمار الأجنبي بسبب الاحداث الامنية ما بعد عام 2014

واقتصرت الاستثمارات في قطاع استخراج البترول، كذلك انخفاض الاستثمارات الى ادنى مستوياتها في سوريا واليمن بسبب النزاعات المسلحة.

رابعاً: مؤشرات التنمية البشرية:

يعد مؤشر الامم المتحدة (HDI) من أهم المؤشرات التي تعمل بها الامم المتحدة لقياس رفاهية الشعوب ويصدر له تقرير سنوي منذ العام 1990 ويشمل ثلاث مؤشرات هي متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع ، والقدرة الشرائية للفرد والتي يشير لها الجدول (4).

وحسب التقسيم اعلاه يمكن ان نبين اهم المؤشرات للتنمية البشرية وهي:

١. العمر المتوقع:

ويقصد بهِ العمر الذي يعيش فيهِ الفرد (مدة الحياة)، وهذا يعود في الأساس إلى عامل التغذية الصحي والخدمات الطبية والوعي الغذائي وقوانين التأمين الصحي التي من شأنها ان ترفع من هذا المؤشر، والجدول ادناه يبين العمر المتوقع لدول الشرق الأوسط.

الجدول (4) العمر المتوقع لدول الشرق الأوسط للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

ت	الدولة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
١	مصر	64.572	66.779	68.602	69.434	70.349	71.302	72.15
٢	العراق	66.011	68.446	69.082	68.266	68.567	69.929	70.748
٣	السعودية	69.078	71.099	72.561	73.256	73.917	74.651	75.28
٤	اليمن	57.346	58.817	60.683	63.481	65.549	66.085	66.181
٥	سوريا	70.553	71.961	73.11	74.43	72.108	69.908	73.651
٦	الامارات	71.939	73.194	74.327	75.376	76.332	77.285	78.12
٧	الاردن	69.872	70.885	71.73	72.595	73.428	74.078	74.655
٨	فلسطين	68.048	69.757	71.022	72.028	72.788	73.442	74.213
٩	لبنان	70.266	72.125	74.507	76.865	78.36	78.768	79.004
١٠	عمان	67.18	69.77	72.126	74.23	75.682	76.887	78.078
١١	الكويت	72.15	72.764	73.142	73.538	74.358	75.13	75.586
١٢	قطر	75.824	76.759	77.467	78.252	79.108	79.758	80.363
١٣	البحرين	72.39	73.413	74.44	75.326	76.057	76.762	77.419

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد إلى: دليل التنمية البشرية لسنوات مختلفة (HDI)، للسنوات (١٩٩٠-٢٠٢٠).

نلاحظ من الجدول السابق ان متوسط الاعمار قد ارتفع خلال مدة الدراسة، إذ سجلت اعلاها اسرائيل بمتوسط عمر بلغ (76.60) سنة عام 1990 ليصل الى (82.7) سنة عام 2020، ثم تلتها قطر بمتوسط (75.82) سنة ليصل الى (80.36) سنة، فيما بلغت بقية الدول متوسط من (70) سنة الى (78) سنة باستثناء اليمن حيث بلغ متوسط العمر (66) سنة بسبب سوء الاحوال الصحية والرعاية الطبية في اليمن وسوء التغذية.

٢. متوسط الالتحاق بالتعليم:

وهي مقياس لعدد الافراد الملتحقين بالتعليم بكل اشكالهِ كنسبة من العدد الكلي للسكان، والجدول (5) يبين متوسط الالتحاق بالتعليم لدول الشرق الاوسط خلال مدة الدراسة، يشير هذا المؤشر الى نسبة الالتحاق بالتعليم بكافة مستوياته الى العدد الاجمالي من السكان، وفي الجدول اعلاه تتصدر كذلك القائمة خلال اول واخر مدة الدراسة حيث بلغ متوسط الالتحاق بالتعليم (34.03%) عام 1990 ليصل الى (60.32%) عام 2020، كذلك حققت السعودية قفزة في هذا المؤشر من

(9.54%) ليصل الى (70.63%)، ثم تلتها الكويت من (12%) ليصل الى (61.13%) من ثم البحرين من (17.22%) ليصل الى (60.31%)، أما سوريا من (18.05%) لتصل الى (43.04%)، ثم عمان (4.12%) ليصل الى (45.48%)، ومن ثم فلسطين من (16.36%) لتصل الى (43.09%)، ثم مصر من (14.42%) لتصل الى (38.90%).

الجدول (5) متوسط الالتحاق بالتعليم لدول الشرق الاوسط للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) (نسبة منوية)

ت	الدولة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
١	مصر	14.42987	12.17869	29.75446	30.12	31.41724	35.02813	38.90495
٢	العراق	11.66432	12.11528	12.83808	16.15742	18.553	25.224	33.600
٣	السعودية	9.54124	16.78047	22.32137	29.54273	36.62677	61.05635	70.63198
٤	اليمن	12.61899	13.20867	14.47984	15.78063	18.36263	22.26093	23.86656
٥	سوريا	18.05183	14.64512	12.33515	18.14369	25.8534	42.67733	43.04688
٦	الامارات	11.06054	13.85892	18.18479	21.8364	25.06339	30.09877	33.35322
٧	الاردن	19.4763	17.99452	27.23425	37.34681	37.14991	36.631	33.55813
٨	فلسطين	16.36254	20.6692	23.94527	40.92437	47.8347	45.28426	43.09767
٩	لبنان	11.2987	16.6569	26.9359	20.80413	16.64825	18.16504	13.48082
١٠	عمان	4.12444	6.34874	14.79722	18.4912	23.34455	39.23264	45.48008
١١	الكويت	12.00569	21.16748	23.95033	19.20824	51.0297	55.14833	61.13387
١٢	قطر	20.18913	21.68554	25.1665	17.41605	9.36097	14.70129	20.79294
١٣	البحرين	17.22944	16.56093	21.64746	23.95824	43.96669	43.27575	60.31586

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد إلى: دليل التنمية البشرية لسنوات مختلفة (HDI)، للسنوات (١٩٩٠-٢٠٢٠).

٣. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

ويمكن ايجاده من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي الى العدد الكلي للسكان خلال سنة، ولا يشترط ان هو عينة ما يحصل عليه الفرد الواحد في المجتمع لأن مستويات المعيشة تختلف من فرد لأخر حسب نمط توزيع الدخل، ويبين الجدول (6) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لدول الشرق الأوسط.

الجدول (6) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لدول الشرق الأوسط للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) (دولار أمريكي)

ت	الدولة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
١	مصر	765.642	965.1109	1450.476	1186.393	2645.969	3562.933	3569.207
٢	العراق	10356.9	639.9231	2058.264	1855.522	4657.28	4688.318	4583.747
٣	السعودية	7246.016	7690.576	9171.331	13791.45	19262.55	20627.92	20203.67
٤	اليمن	482.2481	285.5696	554.4487	832.8442	1334.785	1601.807	631.6815
٥	سوريا	1920.631	3545.809	4910.778	7309.108	11820.61	979.1444	1265.606
٦	الامارات	27729.39	27221.93	33291.37	39365.46	33893.28	38663.39	36284.56
٧	الاردن	1166.611	1466.045	1651.622	2183.395	3736.645	4164.109	4282.766
٨	فلسطين	1201.582	1326.563	1476.172	1543.701	2557.076	3272.154	3233.569
٩	لبنان	1012.648	3321.297	4491.642	4575.107	7761.641	7643.009	3801.793
١٠	عمان	6448.138	6261.764	8601.272	12377.08	21369.35	18444.93	14485.39
١١	الكويت	8794.606	16932.09	18440.38	35591.04	38577.5	29869.55	24811.77
١٢	قطر	15454.18	15849.57	29976.17	51455.95	67403.09	63039.11	50124.39
١٣	البحرين	8529.052	10376.95	13636.42	17959.4	20722.07	22634.09	20406.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد إلى: دليل التنمية البشرية لسنوات مختلفة (HDI)، للسنوات (١٩٩٠-٢٠٢٠).

يقصد بمتوسط نصيب الفرد تقسيم الناتج المحلي الاجمالي / عدد السكان، ولا يشترط بالدقة ان يحصل عليهِ الفرد، إذ ان توزيع الدخل يتباين من شخص الى شخص حسب القدرة على العمل وتعدد مصادر الدخل، ويلاحظ من الجدول اعلاه ارتفاع مستوى متوسط الدخل الفردي في قطر من (15454.18) دولار سنوياً للفرد في عام 1990 ليصل الى (50124.39) دولار سنوياً للفرد عام 2020، تلتها الامارات العربية المتحدة من (27729.39) دولار سنوياً للفرد ليصل الى (36248.56) دولار سنويا للفرد، ثم البحرين من (8529.05) دولار ليصل الى (20406.5) دولار، ومن ثم السعودية من (7246.01) دولار ليصل الى (20203.67) دولار، ثم سلطنة عمان من (6448.13) دولار ليصل الى (144485.39) دولار، في حين جاءت في آخر المتوسط اليمن بمتوسط (482.24) دولار ليصل الى (631.68) دولار، كذلك تحسن متوسط نصيب الفرد لمصر على الرغم من تضاعف عدد السكان فيها خلال مدة الدراسة، إذ كان (765.64) ليصل الى (3569.20).

خامساً: القطاع الخارجي لدول الشرق الأوسط:

١. التجارة الخارجية لدول الشرق الأوسط:

أ. حجم الواردات الاجمالية لدول الشرق الاوسط:

يلاحظ من الجدول (7) تطور حجم الواردات الاجمالية لدول الشرق الاوسط العربية تبعاً لنمو الناتج المحلي الاجمالي، إذ سجلت السعودية اعلى قيمة من الواردات بلغت (30179) مليون دولار عام ٢٠٠٠، ليصل الى (153163) مليون دولار عام ٢٠١٩، تلتها الامارات العربية المتحدة اذ بلغت وارداتها (35009) مليون دولار عام ٢٠٠٠، لتصل الى (259251) مليون دولار عام ٢٠١٩، بينما بلغت اجمالي الواردات للكويت (7616) مليون دولار عام ٢٠٠٠، لتصل الى (33973) مليون دولار عام ٢٠١٩، بينما يلغت اجمالي الواردات للعراق (2749) مليون دولار عام ٢٠٠٠، لتصل الى (58138) مليون دولار عام ٢٠١٩، وهي اعلى قيمة واردات سجلت بعد السعودية، وذلك بسبب قرار مجلس الأمن الدولي لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق بعد عام ٢٠٠٣، بينما سجلت سوريا ادنى واردات، اذ بلغت (3925) مليون دولار عام ٢٠٠٠، لتصل الى (4900) مليون دولار عام ٢٠١٩، وهذا يعود بسبب تردي الاوضاع الامنية مما انعكس سلباً على قيمة اليرة السورية، وبالتالي تدني قيمة الواردات الإجمالية.

الجدول (7) حجم الواردات الاجمالية لدول الشرق الاوسط للمدة (٢٠٠٠) و(٢٠١٦-٢٠٢٠)
(مليون دولار)

البيان / الدولة	الواردات الإجمالية (فوب)					
	2000	2016	2017	2018	2019	2020
الامارات العربية	35009	226603	246344	235360	259251	234200
البحرين	4833	13570	16055	19085	17263	12683
السعودية	30179	140170	134518	137065	153163	132754
سوريا	3925	4500	4900	4900	4900	4800
العراق	2749	34208	37866	45736	58138	48150
عمان	5130	23784	26915	31909	29098	25764
فلسطين	---	6457	6913	7240	7258	6375
قطر	3252	31972	29814	31609	33973	27931
الكويت	7616	26690	29505	31096	33473	27931
اليمن	3323	7433	6516	8844	10700	8462

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد إلى: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة.

ب. حجم الصادرات الاجمالية لدول الشرق الأوسط:

يلاحظ من خلال الجدول (8) تطور حجم الصادرات الاجمالية لدول الشرق الاوسط العربية تبعا لارتفاع اسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، اذ شهدت قفزات كبيرة في قيم الصادرات، إذ سجلت السعودية اعلى قيمة من الصادرات بلغت (77299) مليون دولار عام ٢٠٠٠، ليصل الى (294373) مليون دولار عام ٢٠١٨، تلتها الامارات العربية المتحدة اذ بلغت وارداتها (49834) مليون دولار عام ٢٠٠٠، لتصل الى (321028) مليون دولار عام ٢٠١٨، بينما بلغت اجمالي الصادرات للكويت (19478) مليون دولار عام ٢٠٠٠، لتصل الى (72104) مليون دولار عام ٢٠١٨، بينما يلغت اجمالي الواردات للعراق (9672) مليون دولار عام ٢٠٠٠، لتصل الى (86583) مليون دولار عام ٢٠١٨، فيما سجلت سوريا ادنى قيمة لا جمالي الصادرات، اذ بلغت (1800) مليون دولار عام ٢٠١٧، بينما كانت (5146) مليون دولار عام ٢٠٠٠، فضلا عن ادنى قيمة صادرات سجلتها اليمن والتي بلغت (935) مليون دولار عام ٢٠٢٠، بينما كانت (3797) مليون دولار عام ٢٠٠٠، وهذا يعود بسبب تردي الاوضاع الامنية لكلا البلدين عقب ثورات الربيع العربي، مما انعكس سلبا على قيمة الصادرات الاجمالية لكلا البلدين (سوريا، اليمن).

الجدول (8) حجم الصادرات الاجمالية لدول الشرق الأوسط للمدة (٢٠٠٠) و(٢٠١٦-٢٠٢٠)
(مليون دولار)

البيان / الدولة	الصادرات الإجمالية (فوب)					
	2000	2016	2017	2018	2019	2020
الامارات العربية	49834	313547	317528	321028	313781	273099
البحرين	6194	12768	15356	18234	18120	14006
السعودية	77299	183579	221835	294373	261603	173490
سوريا	5146	1700	1800	2000	2100	2300
العراق	9672	41298	57559	86583	81598	46829
عمان	11318	27545	32886	41730	38685	30508
فلسطين	---	1707	1929	1847	1848	1773
قطر	11594	57309	67498	84288	72935	51408
الكويت	19478	45994	55199	72104	64258	39939
اليمن	3797	1146	1018	1278	1474	935

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد إلى: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة.

٢. الانكشاف التجاري لدول الشرق الاوسط العربية:

يلاحظ من خلال الجدول (9) ان دول الشرق الاوسط العربية تسجل عموما نسبة انكشاف تجاري عالي، وهذا يعود أساساً كونها دولا ريعية تعتمد في اغلب تكوين الناتج المحلي الاجمالي على عائدات النفط الخام، وهذا يعني تذبذب الناتج المحلي الاجمالي تبعاً لارتفاع وانخفاض اسعار البترول العالمية، ولن يتم الاستفادة من هذه العوائد في بناء قاعدة صناعية تعمل على خفض الاستيرادات، إذ سجلت الامارات العربية المتحدة اعلى نسب انكشاف تجاري بلغت (151%) عام ٢٠١٦، تلتها البحرين بنسبة (98.7%) عام ٢٠١٨، ثم عمان (84.7%) عام ٢٠١٧، تلتها الكويت (81.6%) عام ٢٠١٦، ومن ثم قطر (66.4%) عام ٢٠١٦، والسعودية (54.8%) عام ٢٠١٨، ثم العراق (59.2%) عام ٢٠٠٠، كما يلاحظ انخفاض نسبة الانكشاف التجاري في سوريا، إذ بلغ أدنى مستوى (31.4%) عام ٢٠١٨، واليمن بلغت (40.8%) عام ٢٠١٧، بسبب انخفاض صافي ميزانها التجاري بسبب الاحداث الامنية كما ذكرنا سالفاً.

الجدول (9) الانكشاف التجاري لدول الشرق الاوسط للمدة (٢٠٠٠) و(٢٠١٦-٢٠٢٠) (مليون دولار)

البيان / الدولة	الانكشاف التجاري					
	2000	2016	2017	2018	2019	2020
الامارات العربية	81.3	151	146	63.1	136.0	140.6
البحرين	121.6	81.7	88.5	98.7	91.5	76.8
السعودية	56.7	50	51.7	54.8	52.3	26.6
سوريا	47.9	46.6	39.6	31.4	25.6	27.2
العراق	59.2	47.8	54.3	62.6	64.4	61.4
عمان	84.3	78.4	84.7	92.2	88.8	87.0
فلسطين	----	53	54.3	55.8	52.5	52.3
قطر		66.4	60.4	63.2	58.0	52.7
الكويت	67.5	81.6	70.1	74.6	71.8	66.2
اليمن	65.5	40.3	40.8	48.3	56.9	46.3

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد إلى:
- بيانات الجداول (29, 34, 35)
- تم استخراج نسبة الانكشاف التجاري وفق المعادلة ادناه:
الواردات + الصادرات / الناتج المحلي الاجمالي × 100.

٣. اتجاهات التجارة الخارجية:

يلاحظ من خلال الجدول (10)، بالنسبة للصادرات فقد كان الشريك الاكبر من حيث الصادرات هي الصين، إذ ارتفعت نسبة صادرات دول الشرق الاوسط الى الصين من (3.1%) الى (15.6%) عام ٢٠٢٠، كذلك نسبة صادرات دول الشرق الاوسط الى الاتحاد الاوربي (18.9%) عام ٢٠٠٠، لتنخفض الى ادنى مستوى لها عام ٢٠١٧، إذ بلغت (11.5%)، في حين سجلت نسبة الصادرات الى الولايات المتحدة الامريكية انخفاضاً واضحاً، إذ بلغت (9.3%) عام ٢٠٠٠، لتنخفض الى أدنى مستوى لها عام ٢٠٢٠ بنسبة (3.4%)، أما التجارة البينية قيم ابين دول الشرق الاوسط فقد سجلت نسبة مستقرة نسبية، اما نسبة الواردات فقد كان الاتحاد الاوربي اكبر شريك تجاري، إذ بلغت نسبته (31.8%) عام ٢٠٠٠، لينخفض الى (21.3%) عام ٢٠٢٠، فيما سجلت الصين قفزة في نسبة الواردات من (4.3%) عام ٢٠٠٠ لتصل الى (16.7%) عام ٢٠٢٠، كما سجلت نسبة التجارة البينية ارتفاعا ملحوظا من (10.9%) عام ٢٠٠٠ ليصل الى اعلى مستوى له (13.8%) عام ٢٠٢٠.

الجدول (10) اتجاهات التجارة الخارجية لدول الشرق الاوسط لسنة (٢٠٠٠) وللمدة (٢٠١٦-٢٠٢٠) (مليون دولار)

البيان / الدولة	الصادرات %						الواردات %					
	2000	2016	2017	2018	2019	2020	2000	2016	2017	2018	2019	2020
التجارة البينية	9.0	12.8	11.9	10.3	11.0	12.9	10.9	13.8	13.1	13.8	13.1	12.4
الاتحاد الاوربي	18.9	12.6	11.5	15.6	18.6	12.5	31.8	29.7	28.2	26.5	25.3	21.3
الولايات المتحدة	9.3	4.7	4.6	5.5	5.8	3.4	5.6	9.1	6.6	7.5	7.1	6.2
اليابن	10.9	7.6	5.0	9.3	7.9	7.0	18.3	3.3	3.2	3.5	5.3	5.1
الهند	-----	9.6	5.0	9.8	10.6	10.8	----	4.5	4.8	6.1	5.5	5.1
الصين	3.1	10.0	10.0	12.8	14.3	15.6	4.3	17.2	16.3	12.9	14.1	16.7
باقي اسيا	14.6	14.6	14.6	22.9	23.9	18.0	9.6	18.0	25.8	14.7	13.2	6.7
باقي دول العالم	34.2	33.0	33.0	14.8	7.6	19.9	19.5	5.1	0.1	16.0	19.3	29.0
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد إلى: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة.

المحور الثالث: تقييم التحولات السياسية وانعكاسها على الابعاد الاقتصادية:

من خلال ما تم تناوله من واقع بعض من دول الشرق الاوسط بعد الاحداث في مطلع التسعينات من القرن المنصرم، يلاحظ المتابع والمختص بشؤن هذه المنطقة الحيوية من العالم انها واجهت عدة معوقات من أبرزها:

أولاً: التبعية الاقتصادية:

تعود الجذور الاولى لأوضاع التبعية الاقتصادية الى الحقبة التاريخية والتي تم فيها اخضاع شعوب ما يعرف سابقاً بالعالم الثالث بسيطرة المستعمر الاوروبي بكافة اجناسهم بريطانيا، وفرنسا، وايطاليا... الخ، وهذا الأمر أتاح للدول الاستعمارية فرصة تنمية اقتصاداتها على حساب افقار شعوب مستعمراتها من خلال النهب المباشر لثروات هذه البلدان وتشكيل هياكل اقتصادية واجتماعية بما يضمن التبعية الاقتصادية الدائمة للمراكز الاستعمارية وبأساليب تتجدد عبر الزمن.

ولم يكن الشرق الاوسط ببعيد عن الصراعات اعلاه فمع نهاية الحرب العالمية الثانية تم ازاحة بريطانيا جزئياً من نفوذها في الشرق الاوسط ليحل محله قوى اقتصادية وعسكرية صاعده وهي الولايات المتحدة الامريكية ودخل هذا المستعمر الجديد بشكل امتيازات التنقيب عن النفط الخام في الخليج العربي بعقد اتفاقيات امتياز التنقيب مع مشايخ الخليج لتتحول تدريجياً هذه المشايخ الى دول ذات انظمة حكم ومعترف بها دولياً ولتكون تحت سيطرتها اكبر خزين من البترول العالمي دون اللجوء الى القوى العسكرية، وهذه الاحداث كلها قبل تفكك الاتحاد السوفيتي (السابق)، ففي عام 1991 وجدت الولايات المتحدة انها تحولت لقوى وحيدة وقائدة للعالم الحر.

يشير المحافظون الجدد الى خطورة تصاعد قوى اقليمية تنافس وجودهم وكان العراق من هذه القوى التي تم تدميرها عبر حربين عامي (1991) و (2003) ليتم فرض وجود عسكري مباشر في اغلب دول الشرق الاوسط نذكر منها[١]:

١. قاعدة بحرية للأسطول الخامس الامريكي في السيلية في قطر.
٢. مقر الاسطول الخامس في البحرين.
٣. قاعدة العديد الجوية في قطر.
٤. قوات أمريكية في الظهران والخبر في السعودية.
٥. قوات أمريكية في الكويت.
٦. قوات أمريكية في العراق شمال غرب الانبار (البغدادي "قاعدة عين الاسد").
٧. قوات امريكية في منطقة التنف السورية.

هذا التواجد العسكري الكبير يراد منه الاشارة الى القوى الاقليمية الصاعدة (ايران ، وتركيا)، فضلاً عن التغلغل الصيني ان هنالك قوى اقتصادية وعسكرية امريكية لم تسمح بمنافستهم على بترول الشرق الاوسط، فضلاً عن حماية الكيان الصهيوني من أي اعتداء.

ومع قيام الولايات المتحدة الامريكية بغزو العراق عام 2003 لم تتضح الكيفية التي سيستمر بها وجود هذه القوات في العراق بعد الخسائر المادية والبشري الكبيرة التي تكبدها خلال انتشار قواتهِ في العراق[٢].

---

(١) سليم كاطع علي، ٢٠٠٩، التواجد الامريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسية)، دراسات دولية، العدد ٤٥، ص١٤٤.

(٢) ايمان رجب، مصدر سابق، ص٣١٢.

ويؤكد "بريجنسكي" ان الولايات المتحدة تختار ما بين مبدئين القيادة او الهيمنة في سياساتها الخارجية، فالهيمنة الامريكية كما يروج لها المحافظون الجدد هي بمثابة مغامرة بالنسبة للواقعيين لأن ما يبدو من فرص للهيمنة العالمية بعد الحر بالباردة والسيطرة على النفط بعد غزو العراق سيدخل الولايات المتحدة في نفق العزلة من ما يضرب مصالحها الخارجية، لذا تؤكد المدرسة الواقعية للسياسة الامريكية على التمسك بصفة القيادة والتعاون مع القوى الكبرى لغرض الاستقرار العالمي(١).

ثانياً: النزاعات المسلحة:

تشهد منطقة الشرق الاوسط صراعات مسلحة ادت الى تدمير بناه التحتية ونزوح الملايين خارج وداخل بلدانهم ومنها النزاع المسلح الدائر في اليمن والاقتتال ضد الجماعات المسلحة في سوريا والعراق وصحراء سيناء في مصر.

ثالثاً: الدولة الريعية:

لاتزال دول الشرق الاوسط العربية دولاً ريعية (تعتمد على ايرادات البترول بشكل اساسي في بناء اقتصاداتها)، وان مادة البترول تخضع لعنصر العرض والطلب، وبالتالي تتذبذب الايرادات من عام إلى آخر وهذا ما لا يحدث في البلدان المتقدمة ذات الانظمة الاقتصادية الرصينة التي لا تتعرض لمثل هكذا أزمات.

الاستنتاجات:

١. لاتزال دول الشرق الأوسط العربية تعاني من التبعية السياسية، لذا تنجذب إلى صراعات قومية وطائفية وحدودية بسرعة.
٢. دول الشرق الاوسط لم تحقق ادنى مستويات الحرية لمواطنيها على عكس رابطة الدول المستقلة التي اجتازت هذه المعايير بل في كثير من الاحيان انخفضت هذه المؤشرات دون المستوى العالمي بالنسبة لدول الشرق الاوسط العربي.
٣. تسببت النزاعات المسلحة والتهديدات الامنية في عزوف الاستثمار الاجنبي المباشر عن دول الشرق الاوسط واتجاها نحو بلدان أخرى أكثر أمناً.
٤. شهدت دول الشرق الاوسط معدلات نمو سكاني فوق المعدل في بعض الاحيان وهذا من شأنه ان يقوض اجراءات التنمية، إذ يتم توجيه الموارد نحو التعليم والمستشفيات والبنى التحتية بشكل اكبر من الانفاق الاستثمار وتوفير فرص العمل.
٥. تفاوت نجاحات التحول في دول الشرق الاوسط وتبدو اليوم على عدة صور واشكال، فالدول العربية الخليجية حققت تقدما وازدهاراً اقتصادياً كبيراً، واندمجت مع المنظومة الرأسمالية من خلال صناديقها السيادية في الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية والخدمية والإنتاجية داخل تلك المنظومة.

التوصيات:

١. إن التحولات السياسية يجب أن تكون بمشاركة الشرائح الاجتماعية كافة وبرضاء تلك الشرائح دون الاستحواذ على تضحيات شعوب الدول المتحولة ودول الشرق الأوسط.

(١) أبو بكر المبروك بشير، ٢٠١٠، أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط، اطروحة دكتوراه، السودان، ص٦٧.

٢. الانفتاح الاقتصادي نحو الخارج ومن خلال تشريع قوانين الاستثمار والمشاركة الوطنية بما يضمن خصوصية المجتمعات وتقاليدها الحضارية.
٣. توسيع رقعة مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الحكومية بما يضمن عدم هروب رؤوس الأموال الخاصة، وفي الوقت نفسه مشاركة القطاع الخاص في صنع القرارات الحكومية الاقتصادية.
٤. المساواة بين المرأة والرجل عبر اصدار القوانين والتشريعات التي تضمن عدم التفريق بين الجنسين.
٥. العمل على تنويع اقتصادات الدول التي تخلت عن انظمتها الشمولية حتى تتمكن من سد الحاجات الاستهلاكية والاستثمارية من اجل بث روح الامل في الحاضر والمستقبل على ان تلك التحولات السياسية والاقتصادية هي تأكيد غلى ان فرص التنمية المستدامة في طريقها الصحيح.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. بشير، أبو بكر المبروك، ٢٠١٠، أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط، اطروحة دكتوراه، السودان.
٢. بو عزاره، أحلام، ٢٠١٥، أثر ثورات الربيع العربي على أداء اقتصاديات الدول العربية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية.
٣. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥.
٤. داوود، ابتهال محمد رضا، ٢٠١٦، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والآفاق المستقبلية، مجلة دنانير، العدد 8.
٥. رجب، ايمان احمد، ٢٠١٠، النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
٦. سالنجر، بيار ولوران، ارك، ١٩٩٣، حرب الخليج: الملف السري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
٧. سليم كاطع علي، ٢٠٠٩، التواجد الامريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسية)، دراسات دولية، العدد ٤٥، ص١٤٤.
٨. صالح، خلف صالح، ٢٠١٠، آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الامريكية 1988-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، الاردن.
٩. الصياد، احمد صالح، ١٩٩٢، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر، دار الصداقة، بيروت.
١٠. فخري، احمد، ١٩٩٥، اليمن ماضيها وحاضرها، معهد الدراسات العربية، القاهرة.
١١. مجموعة من الباحثين، ١٩٩٣، أزمة الخليج العربي ومستقبل الشرق الاوسط رؤى عربية وامريكية، مركز ابحاث ابن خلدون، القاهرة.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

12. Akram, S. H. 2012, the Arab Spring: Causes, effects and Implications for Pakistan and Afghanistan, Peshawar.